سفير دولة الكويت لدى النمسا يبحث فرص الاستثمار في ولاية «سالزبورغ»

بحث سفير دولة الكويت في النمسا ومندوبها الدائم لدى المنظمات الدولية في فيينا طلال الفصام مع كبار المسؤولين في ولاية «سالزبورغ» شمال غرب النمسا فرص الاستثمار في الولاية والاستفادة لما تتمتع به من خبرات في العديد من المجالات لا سيما الطاقة المتجددة والأمن الغذائي والسياحة.

وقال السفير الفصام في تصريح لوكالة الانباء الكويتية «كونا» اليوم الجمعة عقب اجتماعاته إنه أجرى مباحثات مع كبار المسؤولين المحليين وعلى رأسهم نائب حاكم ولاية «سالزبورغ» المسؤول عن الاقتصاد والتجارة والسياحة في الولاية ستيفان شنول كما اجتمع مع نائب رئيس غرفة التجارة ل«سالزبورغ» اندريا ستيفتر وكذلك مع المسؤولين في مديرية شرطة الولاية.

وأعرب السفير الفصام عن تطلعه إلى تعزيز التعاون الثنائي وتبادل الخبرات بما يعود بالنفع على البلدين الصديقين مؤكدا أن «الهدف من الزيارة هو التواصل مع ولايات النمسا التي تعتمد على الزراعة وتشتهر بقطاع الصناعات المختلفة في ضوء جهود دولة الكويت لتعزيز وتنويع مصادر أمنها الغذائي وتشجيع الاستثمار المباشر.

وأشار إلى أنه عقد اجتماعا في الغرفة التجارية لولاية «سالزبورغ» حيث تطرق الى العديد من الفرص الاستثمارية للشركات في الولاية للاستفادة منها في دولة الكويت.

وأكد السفير الفصام «وجود رغبة جادة لدى المسؤولين في «سالزبورغ» في تعزيز العلاقات معنا سواء من خلال دعوة الشركات الكويتية للاستثمار فيها أو تشجيع الشركات النمساوية على الوجود في دولة الكويت كنقطة دخول أو مركز إقليمي لها في سوق الشرق الأوسط. وأبرز السفير الفصام خلال مباحثاته مع المسؤولين في ولاية «سالزبورغ» ما تتمتع به دولة الكويت من مزايا تجعلها بيئة جاذبة للمستثمرين الدوليين وذلك بفضل استقرارها السياسي ومؤسساتها المالية البارزة والمبنية على أسس متينة وشفافيتها في إجراء المعاملات المالية والتجارية.

وخلص السفير الكويتي لدى النمسا في ختام تصريحه إلى القول «إن هذه الزيارة عكست روابط الصداقة الوثيقة بين البلدين».

يذكر أن مدينة «سالزبورغ» عاصمة الولاية التي تحمل نفس الاسم هي مسقط رأس الموسيقار العالمي موزارت لذا تم اختيارها لتكون مركزا لأحد أهم المهرجانات الموسيقية العالمية ما جعل منها وجهة سياحية بامتياز على مدار السنة بما فيها السياحة الشتوية.

سفير دولة الكويت لدى النمسا طلال الفصام يقدم هدية تذكارية لنائب رئيس الغرفة التجارية لولاية سالزبورغ

السعودية تتجه لإلغاء ضريبة الاستقطاع على إصدارات أدوات دين الشركات المحلية

هيئة السوق المالية السعودية

حددت السعودية سلسلة خطوات قد تتخذها لدعم سوق الديون الرأسمالية الدخل الثابت المحلية، بما في ذلك تخفيف محتمل للضرائب، والذي يجعل سندات الشركات السعودية أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب.

وتدرس هيئة السوق المالية السعودية إلغاء ضريبة الاستقطاع على إصدارات أدوات دين الشركات المحلية البالغة 5 في المئة، والتي قالت إنها غير جذابة ومثبطة للاستثمار، وفقا لتقرير يوضح استراتيجيتها لتطوير سوق الديون الرأسمالية أدوات الدخل الثابت في المملكة.

وترغب الهيئة كذلك في تبسيط الإجراءات التنظيمية لطروحات الديون السندات والصكوك لتقليل التكلفة والوقت على الشركات لدى إصدار السندات، كما ستعمل على تنظيم عمليات التداول والتسوية والمقاصة بالعملات الأجنبية.

جدير بالذكر أن سوق الصكوك وأدوات الدين في المملكة العربية السعودية سجلت نمواً سنوياً يعادل 7.9 في المئة منذ عام 2019م، وتركز هذا النمو في الإصدارات غير المدرجة التي نمت بمعدل سنوي بنسبة 9.6 في المئة، كذلك زاد عدد المصدرين مع نمو حجم السوق، في الوقت الذي حقق سوق الصكوك وأدوات الدين غير المدرجة نمواً بنحو 33 مليار ريال منذ عام 2019م، حيث بلغ حجمها آنذاك 72 مليار ريال، فيما بلغ حجمها عام 2023م نحو 105 مليارات ريال.

وتواصل هيئة السوق المالية سعيها للنهوض بسوق الصكوك وأدوات الدين كأحد أهم البدائل التمويلية التي توفرها السوق المالية لتمويل مشاريع القطاعين العام والخاص، ونظراً لما يمثله هذا السوق من أهمية بالغة وعنصراً جوهرياً في نمو الاقتصاد ونشاطاته، فقد شكل برنامج تطوير القطاع المالي «لجنة تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين» برئاسة رئيس مجلس الهيئة لتكون لجنة فرعية تابعة للبرنامج، وذلك بهدف توحيد الجهود وتحديد التوجهات الإستراتيجية لتطوير سوق الصكوك وأدوات الدين للمساهمة في تعزيز تحقيق هدف برنامج تطوير القطاع المالي، المتمثل في تكوين سوق مالية متقدمة وخصوصاً فيما يتعلق بسوق الصكوك وأدوات الدين.

النفط يسجل 4 في المئة مكاسب أسبوعية بفضل توقعات نمو الطلب

منصة نفط

تراجعت أسعار العقود الآجلة للنفط بصورة طفيفة عند التسوية في جلسة الجمعة بعد أن أظهر مسح تدهور معنويات المستهلكين في الولايات المتحدة، لكن الأسعار ارتفعت 4 في المئة على مدى الأسبوع مع تقييم المستثمرين لتوقعات نمو الطلب على النفط الخام والوقود في العام الجاري.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 13 سنتا عند التسوية إلى 82.62 دولار للبرميل، كما تراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 17 سنتا إلى 78.54 دولار.

وعلى مدى الأسبوع، ربح الخامان القياسيان نحو 4 في المئة وهي أعلى زيادة أسبوعية لهما منذ أبريل.

وانخفض كلا الخامين بعد أن أظهر مسح تراجع معنويات المستهلكين في الولايات المتحدة في يونيو إلى أدنى مستوى لها في سبعة أشهر.

وقالمدير العقود الآجلة للطاقة في «ميزوهو» بوب ياوجر: «جاءت البيانات أقل بكثير من المتوقع... هذا يعني أن المستهلكين العاديين ليس لديهم ثقة في تحسن الوضع الاقتصادي».

وجاءت الخسائر محدودة على خلفية توقعات نمو الطلب.

ورفعت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية تقديراتها لنمو الطلب على النفط بصورة طفيفة في عام 2024 بينما أبقت منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» على توقعاتها لنمو الطلب نسبيا عند 2.2 مليون برميل يوميا. وخفضت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها لنمو الطلب إلى أقل من مليون برميل يوميا.

وقال محللون في كومرتس بنك إن الجهات الثلاث توقعت عجزا في المعروض حتى بداية فصل الشتاء على الأقل.

وأبقى مجلس الاحتياطي الاتحادي «البنك المركزي الأمريكي» أسعار الفائدة دون تغيير، مع استبعاد بدء تخفيضات أسعار الفائدة قبل ديسمبر.

كما أكدت روسيا التزامها بتعهداتها الإنتاجية في اتفاق أوبك+، بعد أن قالت إنها تجاوزت حصتها في مايو.

وتراجعت الأسعار الأسبوع الماضي بعد أن قالت أوبك وحلفاؤها بقيادة روسيا فيما يعرف بتحالف «أوبك+» إنهم سيقلصون تدريجيا تخفيضات الإنتاج اعتبارا من أكتوبر.

وينصب تركيز السوق أيضا على محادثات وقف إطلاق النار في غزة، والتي قد تهدئ المخاوف إزاء احتمال انقطاع إمدادات النفط من المنطقة.

صندوق الاستثمارات العامة و«أرديان» يستحوذان على 37.6 في المئة من مطار هيثرو

عرض صندوق الاستثمارات العامة السعودي وشركة الأسهم الخاصة أرديان شراء 37.6 في المئة من مطار هيثرو مقابل 3.26 مليار جنيه إسترليني (4.26 مليار دولار)، في صفقة معدلة تزيد من التزامهم تجاه مركز السفر الواقع في لندن بعد انضمام مساهمين آخرين إلى شركة «فيروفيال» في البيع.

وكان من المخطط في السابق شراء حصة 25 في المئة المملوكة لشركة البنية التحتية الإسبانية فيروفيال إس إي، أكبر مساهم في مطار هيثرو.

ووفقا للبيان؛ قبلت شركة «فيروفيال» الإسبانية، أكبر مساهم في مطار هيثرو حالياً، الصفقة المعدلة.

وستستحوذ شركة أرديان، ومقرها باريس، على 22.6 في المئة، بينما سيمتلك صندوق الاستثمارات العامة السعودي 15 في المئة.

ووفقا للبيان ستظل «فيروفيال» مساهماً بنسبة 5.25 في المئة.

وبحسب بيان صحافي صادر عن شركة البنية التحتية العملاقة «فيروفيال»، تلقى موقع «العربية Business» نسخة منه، فإنها وشركاء آخرين سيحتفظون بنسبة 10 في المئة كحصة في مطار «هيثرو».

وقالت الشركة إن الصفقة تخضع للامتثال لحق العرض الأول وحقوق الملكية الكاملة، والتي يمكن أن يمارسها مساهمو (FGP Topco) الآخرون وفقاً لاتفاقية المساهمين والنظام الأساسي للشركة، كما تخضع للشروط التنظيمية المعمول بها.

«المركزي» الإماراتي يتوقع نمو الاقتصاد 3.9 بالمئة في 2024

توقع المصرف المركزي الإماراتي، نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي في دولة الإمارات 3.9 في المئة في العام الجاري مدفوعا بالنمو القوي في القطاعات غير النفطية بنسبة 5.4 في المئة.

وقال المصرف في تقريره السنوي «جاءت هذه التوقعات نظرا لمواصلة القطاع غير النفطي أداءه القوي» مضيفاً أنه من المتوقع أن يتسارع النمو ليصل إلى 6.2 في المئةفي 2025، حيث من المتوقع أن يرتفع إنتاج النفط بشكل كبير نتيجة لقرارات أوبك بلس في يونيو 2024، مع استمرار توقعات النمو الإيجابية في القطاع غير النفطي.

وأضاف «سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الإمارات 3.6 بالمئة في عام 2023، مما يعكس عمليات خفض إنتاج النفط جراء قرارات أوبك بلس واستمرار وتيرة النشاط الاقتصادي غير النفطي وفق وكالة «AWP».

البنك المركزي الإماراتي

كما توقع المصرف نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للإمارات في 2024 بواقع 5.4 في المئة، من 6.2 في المئة في العام الماضي، نتيجة استقرار حركة الأفراد والتغير في معدل النمو لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين، وتأثيرات الأداء القوي في عام 2023.

وتوقع المصرف أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ثابتا عند 5.3 في المئةفي عام 2025.

وذكر أن فرص التطورات الإيجابية لنمو القطاع غير النفطي تتمثل في التنفيذ الناجح للإصلاحات وانخفاض أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة التي تعزز الطلب الخارجي وتحفز تدفقات رأس المال إلى الأسواق الناشئة.

وأضاف «بينما تشمل التطورات المعاكسة، انقطاعات جديدة في الإمدادات نتيجة للتوترات الجيوسياسية، وارتفاع معدل التضخم قد يؤدي إلى استمرار تشديد الأوضاع المالية وانخفاض الطلب الخارجي، فضلاً عن تفاقم التحديات في القطاع العقاري في الصين».

كما توقع المصرف أن يصل معدل التضخم إلى 2.3 في المئة في الإمارات في العام الجاري، مع بقاءه أقل بكثير من المتوسط العالمي في ظل ارتفاع أسعار السلع الأساسية (الزيت، القمح، والذرة) والانخفاض المتوقع في سعر الصرف.

ورجح المصرف أن تتراجع الضغوط التضخمية الناتجة عن الطلب المحلي في ضوء تغيرات في تدفقات الهجرة، وتغير وتيرة نمو الناتج غير النفطي وبعض التأثير المرتبط بالعام الفائت، «كما من المتوقع أن يظل معدل التضخم ثابتا عند نسبة 2.3 في المئة في عام 2025».

وأشار المصرف إلى تراجع معدل التضخم في الإمارات ليبلغ 1.6 في المئةفي عام 2023 مقارنة مع 4.8 في المئة في عام 2022.

الاتحاد الأوروبي يقاضي الجزائر على «تقييد الصادرات والاستثمارات»

قال الاتحاد الأوروبي اليوم الجمعة إنه رفع دعوى منازعة على الجزائر وطلب التشاور معها لمعالجة القيود التي تفرضها على الصادرات والاستثمارات الأوروبية لديها منذ عام 2021 بعد أن «أخفق في معاجلة الأزمة وديا».

واتهم الاتحاد الأوروبي في بيان له الجزائر بأنها «لا تحترم التزاماتها» بتحرير التجارة الذي أقرته اتفاقية الشراكة الأوروبية – الجزائرية على حد تعبير البيان.

وقال إن هدف الاتحاد الأوروبي هو المشاركة البناءة مع الجزائر لإلغاء القيود التي تفرضها في قطاعات السوق بدءا من المنتجات الزراعية إلى السيارات.

وقال البيان الأوروبي إنه بعد الجهود التي أخفقت في حل القضية وديا «اتخذ الاتحاد الأوروبي هذه الخطوة للحفاظ على حقوق مصدري الاتحاد الأوروبي وشركات الاتحاد الأوروبي العاملة في الجزائر الذين تأثروا سلبا».

وأضاف أنه بهذا الاجراء «يهدف الاتحاد الأوروبي إلى إيجاد حل مرض للطرفين خلال مشاورات تسوية النزاعات» وأنه إذا لم يتوصل إلى حل «يحق للاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر أن يطلب إنشاء لجنة تحكيم.

ووقع الاتحاد الأوروبي والجزائر على اتفاقية الشراكة في عام 2002 ودخلت حيز التنفيذ في عام 2005 وهي تحدد إطارا للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في جميع المجالات بما في ذلك التجارة وتحرر التجارة في البضائع على كلا الجانبين.

ويعد الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري للجزائر بنسبة تصل إلى 50.6 بالمئة عام 2023 للتجارة الدولية للجزائر.

وذكر البيان أن صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر انخفضت باطراد في السنوات الأخيرة من 22.3 مليار يورو «28 مليون دولار» سنة 2015 إلى 14.9 مليار يورو 15.9 مليار دولار عام 2023.

وتابع «الاتحاد الأوروبي أثار مرارا مخاوفه بشأن القيود التجارية المفروضة على العديد من قطاعات السوق مع السلطات الجزائرية لكن من دون جدوى».